الأمم المتحدة +E

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1997/11
24 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية
الدورة التاسعة والعشرون
١٠ - ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

إحصاءات التجارة الدولية

تقرير الأمين العام عن تنقيح المفاهيم والتعاريف في مجال إحصاءات التجارة الدولية

موجز

أقرت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والعشرين ، برنامج العمل الذي اقترحته فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية لتنقيح إحصاءات الأمم المتحدة في مجال التجارة الدولية: مفاهيم وتعاريف (الفقرة ١). وقد نفذت التنقيح فرقة العمل مع الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة كمنسق وبمشاركة البلدان من جميع مراحل العمل (الفقرات ٢ - ٦). وتم عقد اجتماع لفريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية في أيار/مايو ١٩٩٦ لينظر في مشروع التنقيح (الفقرات ٧ - ١٠). وترد استنتاجاته الرئيسية في المرفق. ومشروع المنقح المعنون "إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعاريف". معروضا على اللجنة لإبداء آرائها وإمكانية اعتماده (الفقرة ١١).

* E/CN.3/1997/1.

96-25104 111096 171096

9625104

أولا - مقدمة

١ - أيدت اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والعشرين (نيويورك ٢٧ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ١٩٩٥) خطة العمل والمخطط اللذين اقترحتهما فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية (E/CN.3/1995/5 و Add.1) لتنقيح إحصاءات الأمم المتحدة في مجال التجارة الدولية: مفاهيم وتعاريف[١]. والغرض من التنقيح هو ما يلي:

(أ) توضيح وشرح المفاهيم والتعاريف الراهنة في مجال إحصاءات التجارة الدولية بشكل أكمل حسب الاقتضاء؛

(ب) توسيع نطاق هذه المفاهيم والتعاريف لتشمل التطورات الجديدة في التجارة الدولية؛

(ج) التوفيق بينها وبين المفاهيم والتعاريف الراهنة في المجالات ذات الصلة، ولا سيما الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والتجارة الدولية في الخدمات. ويستهدف نطاق التحسينات تعزيز تحسين التفاهم والتنفيذ السليمين من جانب المجمعين الوطنيين (E/CN.3/1995/5، المرفق، التذييل الثاني، الفقرة ٢). إن اللجنة[٢]:

(أ) أبدت نصحها بشأن الإطار الزمني المخطط للتنقيح؛

(ب) أوصت بمشاركة شاملة من البلدان بما في ذلك في إنتاج مشروع التنقيح الأول؛

(ج) تعتبر أن المسائل التالية ينبغي أن تؤخذ جيدا في الحسبان: التوفيق مع نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (1993 SNA)[٣] والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات (BPMS)[٤]؛ والحاجة إلى استمرارية سياسة زمنية طويلة الأجل للتجارة الدولية؛ والمسائل العملية لجمع البيانات؛ وتحديد البلدان الشريكة والأعمال المعنية بقواعد المنشأ الجارية في منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للجمارك؛ واستخدام الآليات الإقليمية القائمة لتطوير وتنفيذ المفاهيم والتعاريف؛ (د) وطلبت إعداد دليل لمجمعي إحصاءات التجارة الدولية بالتزامن مع الدليل التقني بالمفاهيم والتعاريف.

ثانيا - عملية التنقيح

٢ - ووافقت فرقة العمل، في اجتماعها المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٤ على أهداف شاملة وقررت تقديم مشروع تنقيح إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين. وأوصت أيضا بوضع مشروع دليل للمجمعين.

٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أيدت فرقة العمل موجزا وجدولا زمنيا أعدتهما الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. ووافق أعضاء فرقة العمل على تقاسم مسؤولية الصياغة الأولية للفصول، مع الشعبة الإحصائية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، آخذين على عاتقهم المسؤوليات الرئيسية على أساس مجالات خبراتهم. ووافق أعضاء آخرون من فرقة العمل على تقديم المدخلات والتعليقات، حسب الاقتضاء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أيضا تم استعراض موجز للتنقيح المقترح في اجتماع لخبراء التجارة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥ وزعت الشعبة الإحصائية الموجز الذي وافقت عليه فرقة العمل، بالإضافة إلى تقرير تقني واستبيان متصل به عن التوفيق مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ودليل ميزان المدفوعات على ما يقرب من ١٠٠ بلد. وقدم سبعة عشر بلدا تعليقات على الموجز، وأكمل ٣٧ بلدا الاستبيان؛ وقد وزعت ملخصات لردودهم على أعضاء فرقة العمل.

٥ - واستنتجت فرقة العمل، في اجتماعها في أيار/مايو ١٩٩٥، أنه بينما يوجد تأييد لتوفيق إحصاءات التجارة الدولية مع نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات، هناك صعوبات خطيرة متوقعة في تحديد مصادر البيانات التي تتماشى مع مثل ذلك التوافق في المفاهيم والتعاريف. ووزعت مشاريع الفصول الستة المكملة على أعضاء فرقة العمل للتعليق عليها في أعقاب اجتماع فرقة العمل. وأعد، في ما بعد، مشروع تنقيح متكامل، وزع على أعضاء فرقة العمل في آب/أغسطس ١٩٩٥. وأُكمل مشروع آخر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، يأخذ في الاعتبار تعليقات البلدان (بشأن الموجز والاستبيان المعني بالتوفيق) وأعضاء فرقة العمل، تم توزيعه على قرابة ١٩٠ بلدا للتعليق. وقدم ثلاثون بلدا تعليقاتهم.

٦ - وفي اجتماعها المعقود في آذار/مارس ١٩٩٦، شاركت فرقة العمل في نقاش شامل لمشروع التنقيح، وبحثت بصفة خاصة مبدأ "عبور الحدود" في مقابل مبدأ "تغيير الملكية" كأساس لإحصاءات التجارة الدولية؛ والأعمال المعنية بقواعد المنشأ التي يجري القيام بها في المنظمة العالمية للجمارك ومنظمة التجارة العالمية، وتصميم المشاريع عموما. وعقدت فرقة العمل أيضا اجتماعا خاصا في أيار/مايو ١٩٩٦ لإجراء استعراض آخر للمشروع.

٧ - وتم النظر في مشروع التنقيح إلى جانب وثيقة توجز تعليقات البلدان الـ ٣٠ في اجتماع لفريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ وترأسه

ممثل كندا في فريق الخبراء. وحضر الاجتماع ٣٣ مشاركا يمثلون ١٨ بلدا، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، و ٦ منظمات دولية أعضاء في فريق الخبراء.

٨ - وكما طلبت اللجنة، أوردت المسائل التي ذُكرت في الفقرة ١ (ج) أعلاه بصورة شاملة في مشاريع التنقيح المتعاقبة، وكما أُدرجت في اختصاصات فريق الخبراء. وجرت مناقشة مكثفة، بصفة خاصة بشأن تغطية إحصاءات التجارة الدولية؛ ومدى إمكانية مواءمة إحصاءات التجارة الدولية في البضائع مع نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٣؛ والنتائج المترتبة على تلك المواءمة. وترد مناقشة فريق الخبراء في تقريره وفي أماكن ملائمة في مشروع التنقيح، بما في ذلك المقدمة؛ وترد الاستنتاجات الرئيسية لفريق الخبراء في مرفق هذا التقرير. وتم استخدام الآلية الإقليمية في جميع المراحل من خلال النواتج من اللجان الإقليمية والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية.

٩ - وطلب فريق الخبراء من الشعبة الإحصائية أن تقوم بتنقيح المشروع في ضوء توصياتها. وتم توزيع المشروع المنقح الذي نجم عن ذلك على أعضاء فريق الخبراء للتعليق، وقد أُعيد مشروع منقح نهائي (PROV/ST/ESA/STAT/SER.M/52/Rev.2) معروض على اللجنة، ليعكس التعليقات بقدر الإمكان. كما أن تقرير فريق الخبراء معروض على اللجنة بوصفه وثيقة معلومات أساسية؛ ويرد موجز لتوصياتها الأساسية وصلتها بالتوصيات الحالية في مقدمة المشروع المنقح.

١٠ - وتمت معالجة بعض جوانب التجميع عند صياغة التنقيح. ولكن فرقة العمل رأت أن صياغة دليل شامل للمجمعين يمكن أن تنفذ بأفضل صورة متى ما اكتسبت البلدان خبرة في تطبيق المفاهيم والتعاريف المنقحة. ورأى فريق الخبراء أن إعداد دليل المجمعين ينبغي أن يعتبر مهمة ذات أولوية (انظر المرفق، الفقرة (٤)).

ثالثا - نقاط للمناقشة

١١ - إن المشروع المنقح، المعنون "إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: المفاهيم والتعاريف" (PROV/ST/ESA/SER.M/52/Rev.2)، معروض الآن على اللجنة لإبداء آرائها وبحث إمكانية اعتماده.

الحواشي

(١) ورقات إحصائية، المجموعة ميم، رقم 52/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.82.XVII.14).

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٨ (E/1995/8)، الفقرة ١٩ (ج) و (د).

(٣) ورقات إحصائية، المجموعة واو، رقم 2/Rev.4 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XVII.4).

(٤) دليل ميزان المدفوعات، الطبعة السادسة، (WASHINGTON, D. C.، صندوق النقد الدولي ١٩٩٣).

المرفق

الاستنتاجات الرئيسة لفريق الخبراء المعني
بإحصاءات التجارة الدولية
(نيويورك، ٢٠ - ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦)

١ - سلّم فريق الخبراء بأن التوفيق بين المتطلبات لـ (أ) مواءمة إحصاءات التجارة الدولية مع نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٣، (ب) الإبقاء على استمرارية السلسلة الزمنية و (ج) بحث المسائل العملية لجمع البيانات هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنقيح الراهن لمفاهيم وتعاريف الأمم المتحدة في مجال إحصاءات التجارة الدولية؛

٢ - استنتجت أغلبية فريق الخبراء أنه بينما يمكن إدخال تغييرات في اتجاه المواءمة مع نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات، لا يمكن إحداث تغيير جذري وسريع نتيجة لتوقع استمرار الاعتماد على الوثائق التي تقوم على أساس جمركي لتسجيل حركة السلع عبر الحدود بوصفها أكثر مصادر البيانات شيوعا. لكن ينبغي معالجة تلك المواءمة كهدف أطول أجلا.

٣ - هناك حاجة لإيلاء اهتمام كاف لـ (أ) زيادة مستخدمي واستخدامات إحصاءات التجارة الدولية؛ (ب) أنواع البيانات المطلوبة؛ (ج) المبادئ التي سوف تكون ملائمة للوفاء بمجموعة الاحتياجات، و (د) إيضاح الكيفية التي ينبغي أن تطبق بها تلك المبادئ.

٤ - يمكن إجراء مناقشة لمشاكل التجميع العملية للمساعدة في توضيح المسائل المفاهيمية، ولكن عموما ينبغي تحويل إسداء النصح بشأن التجميع إلى دليل المجمعين المزمع، الذي ينبغي اعتبار إعداده مهمة ذات أولوية.

٥ - لم يكن هناك اتفاق أو تلاق في الآراء لاعتماد مبدأ تغيير الملكية لتحقيق مواءمة موضوعية مع نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٣. وأيدت أغلبية فريق الخبراء الرأي القائل بأن تعتمد إحصاءات التجارة الدولية في البضائع إلى حد بعيد على البيانات الجمركية، مما يعني ضمنا الإبقاء على حركة السلع كمبدأ توجيهي.

٦ - ينبغي أن يبدأ الفصل الأول من التنقيح بالإشارة إلى المصادر الرئيسية الأربعة لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع: الجمارك، نظام ضريبة القيمة المضافة، الدراسات الاستقصائية للمشاريع وسجلات صرف العملات، وكل منها له استخداماته، على الرغم من أن الإقرارات الجمركية هي المصدر لمعظم البيانات.

٧ - ينبغي العمل بتعريف نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، كما ينبغي إدراج إشارة للنظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها بوصفه التصنيف الرئيسي للسلع الأساسية لأغراض جمع البيانات وكتكملة لتعريف "السلع".

٨ - وينبغي قبول تعريف الخدمات في نظام الحسابات القومية، وأن تكون هناك قدر من المعالجة للحد بين السلع والخدمات.

٩ - ويجب تعريف الإقليم الاقتصادي، وكان من رأي أغلبية فريق الخبراء أن التنقيح ينبغي أن يتيح للبلدان تحديد أي جزء من أجزاء أراضيها يدخل في نطاق الجمع الإحصائي للتطبيقات العملية. وينبغي أن يحدد التنقيح الإقليم الجمركي وأن يحدد الصلة مع الإقليم الاقتصادي، وأن يعدل تعريف التغطية ليشمل الإشارة إلى حدود الإقليم الاقتصادي.

١٠ - يتوقف وقت التسجيل، في الواقع، على نظام الجمع المستخدم واستلام الاستثمارات الجمركية، والترتيبات الإدارية لعائدات نظم ضريبة القيمة المضافة وهلم جرا وستقضي المبادئ التوجيهية العامة بأن تسجل السلع عندما تدخل أو تخرج من الإقليم الاقتصادي لبلد ما.

١١ - ينبغي، عندما تتم التوصية بمبادئ توجيهية محددة، أن تتضمن مقدمة عامة تشير إلى أن الهدف هو تقديم توضيح، وأن المبادئ التوجيهية تغطي (أ) السلع التي ينبغي إدراجها وفقا للتعريف العام؛ (ب) السلع التي ستدرج ولكنها تنطوي على مشاكل محددة في جمع البيانات ومن ثم ينبغي أن تسجل باستخدام جميع المصادر المتاحة؛ و (ج) السلع التي ينبغي جمع البيانات بالنسبة إليها لتيسير إعداد تعديلات لاستخدامها في تجميع إجماليات التجارة الدولية في البضائع وفقا لتعريفات نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٣.

١٢ - ينبغي أن تستكمل تعريفات نظم التجارة وأن تنسق مع التعريفات المنقحة في اتفاقية كيوتو وأن يحاط علما بتعريفات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

١٣ - ينبغي تقديم توصية لاعتماد النظام العام للتجارة، وأن يوفر التنقيح تبريرا مفصلا لتلك التوصية.

١٤ - ينبغي أن تتمثل التوصية في (أ) المصادقة على تعريف منظمة التجارة العالمية لقيمة الصفقة كأساس لتحديد القيمة الإحصائية؛ (ب) استخدام تحديد القيمة "سيف" (حدود البلد المستورد) للواردات وتحديد القيمة "فوب" (حدود البلد المصدر) للصادرات؛ و (ج) جمع البيانات المتعلقة بالشحن والتأمين بصورة منفصلة في حالة الواردات على مستوى تفصيلي قدر الإمكان للشريك/السلع الأساسية.

١٥ - فيما يتعلق بالفصل الخامس من مشروع التنقيح، "مقياس الكمية"، قرر فريق الخبراء أن تقدم توصية موجزة ومباشرة لاعتماد الوحدات القياسية للمنظمة العالمية للجمارك التي وضعت للاستخدام مع النظام المنسق.

١٦ - ينبغي الإبقاء على التوصية الأصلية للمفاهيم والتعاريف بشأن مساهمة البلدان الشريكة بالنسبة إلى كل من الواردات والصادرات.

- - - - -